جامعة القاهرة
كلية دار العلـــوم
الدراســـــــات العليا
قسم الشـــــــــــريعة

الاخْتِيَارَاتُ الفِقْهِيَّةُ لِلإِمَامِ المُزَنِيِّ

(ت٢٦٤هـ)

دراسة فقهية مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم الشريعة كلية دار العلوم –جامعة القاهرة.

إعداد الطالب

جراح نايف شعيب الفضلي

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور / محمد نبيل غنايم

أستاذ الشريعة ومدير مركز البحوث والدراسات الإسلامية سابقاً

كلية دار العلوم – جامعة القاهرة.

١٤٣٣هـ/٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أُهدي هذا العمل المتواضع

لوالـدي الكريمين

"حفظهما الله"

شكر وعرفان

أحمد **الله** – جلَّ وعلا- أوَّلاً وآخراً على ما أولاني به من نعمة وفضل ، وما حباني به من توفيق وسداد ، وما أمدني به من عون وقوة ، وما أسبغ علي من جميل منِّه وكرمه، فسهَّل لي مهمتي ، وأعانني على إتمامها ،فله الحمد أوَّلاً وآخراً.

ويقتضي واجب العرفان بالجميل ،والاعتراف بالفضل لذويه ، أن أقدِّم شكري وامتناني لبلدي الثاني ، جمهورية مصر العربية ، على إتاحة الفرصة لي بالالتحاق بجامعة القاهرة ، وعلى ضيافتهم لي خلال تقديمي رسالة الدكتوراه، فكل الشكر والتقدير لهم جميعاً.

والشكر موصولٌ لذلك المَعْلَمِ الشامخِ ، والصرْحِ الكبيرِ ، منارةِ العلمِ : كلية دار العلوم– جامعة القاهرة، وجميعِ القائمين عليها ، بما هيأوا لي شرف الانضمام لطلاب الجامعة ، فقد أحسنوا وفادتي ، وأكرموا مثواي ، فجزاهم الله عني وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

والشكر لكلّ من مدّ لي يد العون والنصح ، فتكرموا علي في سائر المجالات مباشرة أو شفاعة أو دعاء صادقاً ، جعل الله ذلك في موازين أعمالهم.

ولا يسعني إلا أن أُقدم خالص الشكر ،وجميل العرفان لأستاذي الفاضل فضيلة الأستاذ الدكتور : محمد نبيل غنايم- حفظه الله-المشرف على هذه الرسالة ، وعلى ما غمرني به من صدق الرعاية ، ودماثة الخلق ، ودقته في المراجعة والمتابعة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للمناقشَيْن الفاضلَيْن، والعالمَيْن الجليلينِ،الأستاذِ الدكتورِ **إبراهيم عبدالرحيم**، وكيلِ الكليةِ، والأستاذِ الدكتورِ **محمد عبد الرحيم** العميد السابق لكلية دار العلوم – **جامعة المنيا**، – حفظهما الله –، على تكرمهما بقبول مناقشة الرسالة ، والعمل على تصحيحها وتهذيبها ، وإخراجها بالصورة الحسنة، فلهم كل الشكر والتقدير.

كما أنني أشكر زوجتي ورفيقة دربي "**أم مَرْثَد**"، على مساعدتي في إنجاز هذه الرسالة ، وشدّ أزري في سبيل إكمالها وإخراجها ، فجزاها الله خيراً.

والحمد لله رب العلمين.،،،

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنَّ لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله :

قال تعالى :"**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الذِي خَلقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلقَ مِنْهَا زَوْجَها وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا الله الذِي تَساءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**"(١). وقال تعالى:" **يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَلتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لغَدٍ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**"(٢). وقال تعالى :" **يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلمُونَ**"(٣).

ثم أما بعد :-

فإنَّ العلوم تشرف بشرف مقصودها ، وتسمو بنبل غاياتها، وإنَّ أشرف مقصود ،وأنبل مطلوب ، ما فيه بلاغ إلى مرضاة الله تعالى ، وذلك لا يتم إلا بالوقوف على ما أحلَّه اللهُ وحرَّمه ، وما أباحه وما حظره ، وسبيل معرفة ذلك التفقه في علوم الدِّين ؛ ولذلك اهتم به العلماء فأنفقوا فيه نفائس أوقاتهم ، وكرائم أموالهم ، وصرفوا له جواهر أفكارهم ، فأكثروا فيه من التَّأليف والتَّصنيف.

ولا يخفى على كل مسلم أهمية الفقه في دين الله ، فعبادة الله لا تكون إلا على بصيرة وهدى، قال تعالى:" **وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**"(٤).وقال رسول الله ﷺ "**مَنْ يُرِد اللهُ به خَيراً يُفقهه في الِّدين**".(٥)

---

(١) سورة النساء ، الآية : ١.

(٢) سورة الحشر ، الآية : ١٨.

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ١٠٢.

(٤) سورة التوبة ، الآية : ١٢٢.

(٥) أخرجه **البخاري** ، تأليف : أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، تحقيق : مصطفى الديب البغا ، الناشر : ابن كثير ، اليمامة- بيروت، ط٣ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ،كتاب

وقد انبرى لهذا الدين رجال يحملونه على عاتقهم ، علماء أجلاء ، حفاظ جهابذة ، حفظوا وكتبوا ودرسوا واستنبطوا ، حتى أَثْروا جانب العلوم الشرعية ، قال فيهم الإمام أحمد – رحمه الله- :" الحمد لله الذي جعل في كل زمان بقايا من أهل العلم يدعون من ضلَّ إلى الهدى، وينهونه عن الردى، ويحيون بكتاب الله الموتى ، وبسنة رسول الله ﷺ أهل الجهالة والردى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍّ تائه قد هدوه، فما أحسن آثارهم على الناس، ينفون عن دين الله -عز و جل- تحريف الغالين، وانتحال المبطلين ، وتأويل الضالين الذين عقدوا ألوية البدع ، وأطلقوا عنان الفتنة ، مخالفين في الكتاب، يقولون على الله ،وفي الله ،تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، وفي كتابه بغير علم، فنعوذ بالله من كل فتنة مضلة .." (١).

وكان من هؤلاء الإمام العلامة أبو إبراهيم المزني – رحمه الله- ، العالم الرباني ، الإمام ، الشافعي ، ناصر مذهب الشافعي الإمام ، فقد كان بحراً موَّاجاً ، وسراجاً وهَّاجاً، لم يدع دقيقة من دقائق عمره ونفيس جوهر حياته يمضي بلا فائدة ، ويفنى بلا عائدة ، فأقبل عليه الطلاب زرافات ووحداناً ، وأخذوا ينهلون من علمه ، ويتتلمذون على مصنفاته ، لما في علومه من فوائد عظيمة ، ومنافع كثيرة ، ولذلك شمَّرت الساعد لكي يكون بحثي لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي في هذا الجانب ، ووسمت له عنواناً هو:-

" الاختيارات الفقهية للإمام المزني ".

۞ أسباب اختيار الموضوع :-

لما أكرمني الله – سبحانه وتعالى- باستكمال دراستي لمرحلة (الدكتوراه)، في كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ، وبعد الموافقة الكريمة من قسم الشريعة بانضمامي كطالب في

العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ، ١/٣٩ ؛ حديث رقم :٧١؛ **ومسلم** ، تأليف : أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الناشر : دار الجيل بيروت و دار الأفاق الجديدة - بيروت ، ط: بدون. كتاب الإمارة ، باب قولهﷺ : لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين،٣/١٥٢٤.حديث رقم :١٠٣٧، واللفظ لهما.

(١) العقيدة رواية أبي بكر الخلال ، تأليف : أبو عبد الله ، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، الناشر: دار قتيبة – دمشق ،ط: ١ ، ١٤٠٨هـ ، تحقيق : عبد العزيز عز الدين السيروان ، ص:٦٠.

هذه المرحلة، شرعت في البحث عن موضوع يستحق أن يكون مادة لهذه المرحلة ، فأخذتُ أقلِّبُ ما كتبه علماؤنا وأساتذتنا- حفظهم الله- لعلي أن أجد توصيةً لهم في بحث مسألة علمية في خاتمة كتبهم ، أو الحثَّ على طَرْقِ أبواب مغلقة لم تطرق من قبل في تضاعيف رسائلهم، فكان أن هداني الله سبحانه لقراءة كتاب : المزني وأثره في الفقه الشافعي (رسالة ماجستير١٩٧٢م) ، لشيخنا الأستاذ الدكتور / محمد نبيل غنايم[1] — حفظه الله- ، فقرأت الكتاب كاملاً ، فشعرت أنَّ الرغبة جامحة قد أطبقت لمعرفة المزيد عن هذا الإمام، صاحبِ الكعبِ العالي ، والمكانةِ العظيمة ، والدرجة العلمية الرفيعة ، والذي تُعدُّ مصنفاته من أهم كتب المذهب الشافعي وأكثرها انتشاراً ، حيث خلَّف هذا العَلَم ثروةً علميةً عظيمة ، حريٌ أن يقوم طالبٌ بإخراجها للأمة الإسلامية كي تعم فائدتها ، لا سيما وأنَّ شيخنا الدكتور محمد نبيل غنايم— حفظه الله- ، قد مهَّد الطريق وبسطه ، وأسقط على الإمام المزني الضوء وسلَّطه، فعقدت العزم على استخراج اختياراته الفقهية التي ذكرها في كتابه المختصر ، وأثناء مطالعتي للمختصر لاحظت أنه كثيرًا ما يخالف شيخه الإمام الشافعي، ويتعقب أقواله، مما يدل على عقلية فقهية كبيرة تستحق

---

(١) هو : الأستاذ الدكتور : **محمد نبيل غنايم** ، مدير مركز الدراسات والبحوث الإسلامية سابقاً ، وأستاذ الدراسات العليا في دار العلوم- جامعة القاهرة ، والأستاذ بالجامعة الأمريكية المفتوحة ، ولد سنة ١٩٤٠م، في مدينة أبو كبير ، بمحافظة الشرقية بمصر ، وأتم حفظ القرآن صغيراً ، ثم التحق بالتعليم الأزهري سنة ١٩٥٢م ، وبعدها أتم الدراسة الثانوية الأزهرية ، والتحق بجامعة القاهرة سنة ١٩٦٠م، وتخرج منها بمرتبة الشرف الثانية سنة ١٩٦٤م، حصل على الماجستير والدكتوراه بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف الأولى ، وكان موضوع رسالة الماجستير هو" **المزني وأثره في الفقه الشافعي**" ، وقد أفدت من رسالته الشيء الكثير ، درَّس في الكويت وقطر ومكة المكرمة ، وصدر له العديد من الكتب والأبحاث والمؤلفات ، كما ناقش وأشرف على المئات من الرسائل العلمية ، وتحكيم البحوث ، مع مشاركاته العلمية العالمية والمحلية ، والعضوية في المجامع اللغوية والمجالس الفقهية والإذاعية والتلفزيونية ، المحلية والعربية.

[المرجع : السيرة الذاتية للدكتور محمد نبيل غنايم ، وهي عبارة عن ورقات أتحفني بها فضيلته — حفظه الله-].

الدراسة والبحث حولها، حيث إنه يعد في مرتبة الأئمة المجتهدين ، كما صرح بذلك الإمام النووي[1] بقوله: " صنف المزني كتاباً مفرداً على مذهبه لا على مذهب الشافعي "[2].

فالاختيارات الفقهية ، وزيادة على أنها تعرّف الباحث على أقوال الفقهاء في المذاهب المختلفة عند التطرق للمسألة ؛ فإنَّ فيها تحقيق الراجح من الأقوال ، وبتر دابر الخلاف، وبيان مدى تجرد العالم للدليل ، وأين يكون مكان العالم بين أقرانه ، فالحمد لله على هدايته وتوفيقه.

۞ ضابط الاختيارات :-

إنَّ ضابط الاختيارات في البحث كان مقتصراً على :-

١- الاختيارات التي خالف فيها الإمام المزني – رحمه الله- جميع الأقوال في المذهب الشافعي ، واختار رأياً يستقل فيه عن المذهب.

٢- الاختيارات التي اختار فيها الإمام المزني – رحمه الله- أحد الأقوال في المذهب الشافعي ، و لم يكن هذا الاختيار المعتمد في المذهب.

---

(١) هو : يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، **النووي**، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين، علامة بالفقه والحديث ، مولده ووفاته في نوا (من قرى حوران، بسورية) وإليها نسبته ، تعلم في دمشق، وأقام بها زمناً طويلاً ،له مصنفات كثيرة ، منها : المجموع (ط) ، و تهذيب الأسماء واللغات(ط)، و منهاج الطالبين(ط)،والدقائق (ط)،وتصحيح التنبيه(ط)،توفي سنة (٦٧٦هـ).

[تذكرة الحفاظ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي ،ت ٧٤٨ هـ، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ، ١٧٤/٤ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، د.عبد الفتاح محمد الحلو، دار النشر : هجر للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤١٣هـ،ط:٢، ٣٩٥/٨ ؛ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي ،توفي ١٠٨٩هـ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط ، دار بن كثير ١٤٠٦هـ ،دمشق، ، ٣٥٣/٥].

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ، لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ١٩٩٦م ، ٥٥٨/٢.

أما إذا لم يكن في المذهب الشافعي إلا قول واحد ، والتزم الإمام المزني – رحمه الله- هذا القول ولم يخالفه ، أو اختار أحد الأقوال التي هي بنصٍّ محققي المذهب هي معتمد المذهب، فلا أعدُّها اختياراً ؛ لأنَّ المزني – رحمه الله- شافعي المذهب ، والأصل فيه أن يلتزم هذا المذهب ، ومن ثم فلم يكن ذلك من الاختيارات.

وإن كان الاختيار موافقاً لقول الشافعي في القديم ، فإني أعده اختياراً للإمام المزني – رحمه الله – ، فالقديم ليس بمذهب للشافعي – رحمه الله- ، قال إمام الحرمين :" معتقدي أنَّ الأقوال القديمة ليست مذهب الشافعيِّ حيث كانت ؛ لأنه جزم في الجديد بخلافها ، والمرجوع عنه ليس مذهباً للراجع.. فيكون اختيار أحدهم للقديم فيها من قبيل اختياره مذهب غير الشافعي إذا أدَّاه اجتهاده إليه"[1].

۞ الطريق الذي سرت عليه في هذه الرسالة هو طريق الوصف والتحليل والمقارنة:-

ويتضمن :

١- عرض المسائل والترجيح فيها.

٢- عزو الآيات ، وتخريج الأحاديث.

٣- الأعلام المترجم لهم.

٤- الأحرف والرموز المستخدمة.

٥- الفهارس العلمية للرسالة.

۞ أولاً : عرض المسائل والترجيح فيها :-

١- استخرجت المسائل الفقهية التي اختارها المزني – رحمه الله- من كتابه المختصر.

٢- رتبت المسائل المستخرجة حسب ترتيب الأبواب الفقهية.

٣- بدأت بوضع عنوان للمسألة.

---

(١) نقلاً عن الإمام النووي- رحمه الله- ، المجموع شرح المهذب ، تأليف : أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، دار الفكر ، ٦٧/١.

٤- ثم صدرت المسألة باختيار الإمام المزني –رحمه الله-، وذلك من خلال وضع عنوان جانبي أقول فيه: **اختيار الإمام المزني – رحمه الله –**، ثم أقول: يذهب الإمام المزني – رحمه الله – إلى.....ثم أذكر الاختيار.

٥- ثم ذكرت بعد اختيار الإمام المزني – رحمه الله- **قول الإمام الشافعي – رحمه الله–**، كذلك بعنوان جانبي، وهو الذي ذكره المزني في مختصره، وقام بالتعقيب عليه.

٦- ثم أذكر **تعقيب المزني – رحمه الله–** على كلام الشافعي كذلك بعنوان جانبي، وأذكر فيه موطن الاختيار.

٧- في الغالب أُلخِّص كلام المزني بفقرة موجزة، أُبيِّن فيها دليله الذي ذكره، وذلك تسهيلاً للمسألة، وقد لا أذكر الملخص لوضوحه.

٨- قد أورد تعقيباً على تعقيب المزني – رحمه الله- من بعض العلماء، حيث يناقش ما استدل به المزني.

٩- ثم أذكر أقوال العلماء في المسألة دون ترتيب لها ، سواء من حيث القوة أو الضعف ،أو الراجح والمرجوح ، أو قول الجمهور وغيرهم ، أو غير ذلك من اعتبارات أخرى ، وجعلت اختيار الإمام المزني – رحمه الله- ضمن القول الأول في كل مسائل البحث ، حيث أذكر عند نهاية القول، فأقول: وهو اختيار الإمام المزني – رحمه الله-.

١٠- رتبت أدلة الأقوال تحت كل قول، حيث أُتبع القول بأدلته مباشرة، فأقول: الأدلة. الدليل الأول، ثم الدليل الثاني، وهكذا، وإن لم يكن في القول إلا دليلاً واحداً، فإني أقول: الدليل؛ لأني أرى أنَّ هذه الطريقة هي الأسهل لمن أراد قراءة البحث، ومعرفة القول الذي يتبعه هذا الدليل.

١١- رتبت ذكر أصحاب المذاهب الأربعة حسب الترتيب الزمني للمذهب، فأذكر مذهب الحنفية ، ثم المالكية ، ثم الشافعية ، ثم الحنابلة ، ثم أتبعهم المذاهب الأخرى ، كالظاهرية ، ثم الشيعة ، ثم الزيدية ، ثم الإباضية.

١٢- قدمت المذهب على الرواية أو الوجه أو القول لأي مذهب آخر ، فإن كان مذهب الزيدية — مثلاً- قال بمسألة وافقت رواية عند الحنابلة ، فإني أُقدم مذهب الزيدية على الرواية عند الحنابلة، وهكذا في الوجوه ، والأقوال.

١٣- إن كان في هذه المسألة قول لأحد الصحابة فإني أذكره بعد القول الموافق له، فأقول: **وهو مروي عن**: ثم أذكر الصحابي أو الصحابة — رضي الله عنهم- في الغالب.

١٤- إن كان في هذه المسألة قول لأحد التابعين ، وغيرهم ، ممن يعتد بقوله واختياره ، فإني أذكره بعد قول الصحابة — رضي الله عنهم-، فأقول : **وبه قال** : ثم أذكر من اختار منهم هذا القول ، في الغالب.

١٥- ذكرت أدلة كل قول ، ووجه الاستدلال إذا احتيج إلى ذلك ، وإن لم أجد وجهاً مذكوراً للاستدلال ، فإني أقول : **ويمكن أن يستدل** ، ثم أذكر وجه الاستدلال .وقد لا أذكر وجه الاستدلال، لكونه ظاهراً في النص.

١٦- إذا ذكرت مناقشة العلماء لدليل أوردّه ، فإني أقول : **نوقش**. أما إن كانت المناقشة من عندي ، فإني أقول : **ويمكن أن يناقش** . وكذلك في حال ردِّ المناقشة ، فإني أقول : **ويمكن أن يرد**.

١٧- قمت ببيان الراجح — في نظري - من الأقوال في المسألة ، على ضوء ما توصلت إليه من قوة الأدلة ، وكلام العلماء في هذه المسألة ، وقد أُبيِّن سبب ترجيحي وأعلِّله بإيجاز وهو الغالب، وأحياناً أكتفي بقوة الأدلة وعدم مناهضة القول الآخر لها.

١٨- حاولت قدر المستطاع البعد عن إطالة المسألة من غير حاجة ، أو الاقتصار لما دون الحاجة التي تسدُّ رمق القارئ ، إلا أن يدعوَ الداعي ، ككثرة الأقوال ؛ كما في مسألة : انتقاض الوضوء بالنوم ، فقد بلغت سبعة أقوال، وكلها استلزم ذكرها ، لاختلاف مشربها ، ومسلكها.